المحاضرة الرابعة أنواع المؤسسات العقابية

تمهيد :

كان تقسيم المؤسسات العقابية في الماضي يعتمد على تصنيف المحكوم عليهم حسب جسامة العقوبة المحكوم فيها كل نزيل، فكانت هناك مؤسسات للأحكام الثقيلة إلى جانب مؤسسات الأحكام الخفيفة. ولكن التقسيم الحديث لتصنيف النزلاء يعتمد على وجود مؤسسة عقابية لكل فئة من المُدانين، فهناك سجون خاصة بالمدمنين وأُخرى خاصة بالمنحرفين جنسياً .

وإذا كانت السجون قديماً محاطة بسياج عالية ألاّ أنَّه يمكن أنْ نلمس في الوقت الحاضر اتجاهاً نحو إنشاء مؤسسات عقابية يزول فيها تقييد حرية النزلاء ويسمح لهم بالانتقال إلى خارجها وهو ما يسمى بالسجون المفتوحة, وإلى جانب هذين النوعين توجد مؤسسات عقابية شبه مفتوحة.

أولا- المؤسسات العقابية المغلقة:

وهي التي تمثل النوع الأقدم من المؤسسات العقابية والتي تعتمد على وجود العوائق المادية كالأسوار والأسلاك الشائكة التي تحول دون هروب النزلاء،وتفرض عليهم الحراسة المشددة وتُخضِعهم لبرنامج إصلاحي يقوم على أساس القسر والإكراه. وفي الحقيقة أنَّ فكرة هذه المؤسسات تتضمن الردع؛ حيث يُنظر إلى المجرمين من قبل الرأي العام على أنهم جماعة خطرين من الواجب عزلهم عن المجتمع اتقاءً لشرهم. ولا زال هذه النوع من المؤسسات العقابية قائم في جميع دول العالم، حيث يُودع فيه بعض المجرمين الخطرين أو العائدين أو المحكوم عليهم بعقوبة طويلة الأمد.

تقديرها:

يعيب على هذا النوع من المؤسسات ان خضوع المحكوم عليه للحراسة المشددة والنظام الصارم يؤدي الى ان المسجون يفقد الثقة بنفسه وشعوره بالمسؤولية كما ان عزله التام عن المجتمع يؤدي الى اضطرابه نفسيا وعدم قدرته على التكيف بعد انتهاء محكوميته.

ثانيا-المؤسسة العقابية المفتوحة:

عَرَّفَ المُؤتمر الدولي الجنائي العقابي المنعقد في لاهاي عام 1950 السجون المفتوحة بأنها: " المؤسسات العقابية التي لا تُزَوَّد بعوائق مادية ضد الهرب كالحيطان والقضبان والأقفال

وزيادة الحرس، والتي ينبع فيها احترام النظام من ذات النزلاء، فهم يتقبلونه طوعاً تقديراً للثقة التي وُضِعت فيهم دون حاجةً لرقابة خارجية ".

وقد أُنشأت أوّل مؤسسة من هذا النوع في سويسرا عام 1891، ثم طُبق في انكلترا على الأحداث الجانحين. وتقوم فكرة هذه المؤسسات على أساس الثقة المتبادلة بين النزلاء المشرفين على المؤسسة. وقد انتشرت بشكل واسع بعد الحرب العالمية الثانية في أكثر دول العالم، ذلك نظراً لارتفاع عدد النزلاء لكثرة المُدانين ، فضاقت بهم السجون وأُنشأت المعسكرات لإيوائهم ، فكشفت التجرِبة أن هناك عدد كبير من المحكوم عليهم لا يُخشى هربهم .

مزايا المؤسسات المفتوحة:

- إن هذا النوع من السجون قليل التكاليف سواء من ناحية إنشائه أو من حيث إدارته.
- إنه يؤدي إلى تحقيق توازن نفسي للنزلاء لأن المحكوم عليهم يُمنحون الثقة بالنفس ويقومون بالأعمال في وَسط حر دون فرض قيود عليهم، وذلك يُعالج عندهم الجنوح الحتمي نحو التفكير بالهرب .
- يستطيع النزيل أن يُشرف على أُسرته ويَمدها بالعون المادي والمعنوي.

عيوب المؤسسات المفتوحة:

- إنها تهدر القيمة الرادعة للعقوبة ألا أن الاتجاه السائد في الوقت الحاضر يجعل العقوبة لا تتعدى حدود سلب الحرية الشخصية للمحكوم عليه .
- إن أهم عيب وجِّه لهذا النوع من المؤسسات هو أنه يساعد على هرب النزلاء،ألا أن هذا العيب يمكن تلافيه إذا أحسنت إدارة المؤسسة اختيار النزلاء الجديرين بالثقة،كما أن الهرب لا يلاءم إلا الشخص الذي ليس له موطن أو مصالح ، إذ يُفترض به الهرب والاختفاء عن وَجه العدالة.

كما حققت هذه المؤسسات نجاحاً كبيراً في كثير من دول العالم، وأوصت بها المؤتمرات الدولية كمؤتمر لاهاي الدولي المنعقد عام 1950, وحلقة دراسات الشرق الأوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين المنعقد في القاهرة عام 1953.

ولا بد من الإشارة إلى رأي علماء العقاب حول مستقبل المؤسسات المفتوحة؛ حيث يرى البعض أنها لا يمكن أن تحل محل المؤسسة المغلقة؛ لأنها لا تصلح إلا لفريق من المُدانين, حيث يجب أن يفحص المحكوم عليه وتُحدد صلاحيته للمؤسسة المفتوحة. ويرى آخرون أنه

يفضل أن يُرسل المُدان إلى مؤسسة مغلقة ثم ينتقل إلى مؤسسة مفتوحة خاصةً إذا كانت مدَّة الحكم طويلة الأمد.

ثالثا- المؤسسات شبه المفتوحة:

وهي مؤسسات متوسطة من حيث الحراسة، فالعوائق المادية أقل من المؤسسات المغلقة كما يتمتع النزيل بقدر أكبر من الحرية، ويراعى عند إنشائها أن تكون على شكل أجنحة مستقلة ومتعددة تكمن تحقيق قدر من الاستقلال في إدارتها؛ إذ يتمتع رئيس الجَناح ببعض الاستقلال تجاهَ الإدارة المركزية للمؤسسة الإصلاحية.

ويتم اختيار نزلاء المؤسسات شبه المفتوحة في ضوء ما تُسفر عنه الدراسات الخاصة بفحص شخصيتهم ، فهناك طائفة من المجرمين يجب أن لا يُودَعوا في مؤسسات مغلقة بل يجب وضعهم في مؤسسات شبه مفتوحة قبل تطبيق المؤسسات المفتوحة عليهم .

تقديرها

هذا النوع من السجون يساعد المحكوم عليه في استرجاع الثقة بالنفس ويتجاوب مع البرامج الاصلاحية والتأهيلية ، كما يوفر اموال باهضة للدولة ولكن يُحمل هروب المساجين نظرا لتحقيق الحراسة فيه .